

قرار رقم (141) لسنة 2019

بشأن

تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون

رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛

- وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (28) لسنة 2019 المنعقد بتاريخ

2019/9/4؛

قرر ما يلي:

مادة أولى:

يعدل الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار.

مادة ثانية:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

أ.د. أحمد عبد الرحمن الملحم



صدر بتاريخ: 9 سبتمبر 2019

مرفق رقم (1)

م	الكتاب	الفصل	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
1	التاسع	الثالث	(1- 12- 3)	تعديل المادة	يجوز لأي مساهم أو عدد من المساهمين الذين لا تقل ملكيتهم عن نسبة 5% ولا تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة أن يتقدموا للهيئة باعتراض على قرارات الجمعية العامة العادية أو غير العادية وذلك بالشروط التالية:	يجوز لأي مساهم أو عدد من المساهمين الذين لا تقل ملكيتهم عن نسبة 5% ولا تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة أن يتقدموا للهيئة باعتراض على قرارات الجمعية العامة العادية أو غير العادية وذلك بالشروط التالية:
					1. أن يتم الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدار القرار المعارض عليه أو علمهم به أيهما أبعد.	1. أن يتم الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدار القرار المعارض عليه أو علمهم به أيهما أبعد.
					2. ألا يكون المساهمون المعارضون ممن وافقوا على القرار المعارض عليه.	2. ألا يكون المساهمون المعارضون ممن وافقوا على القرار المعارض عليه.
					3. أن يكون القرار المعارض عليه يتضمن إجحافاً بحقوق الأقلية	3. أن يكون القرار المعارض عليه يتضمن إجحافاً بحقوق الأقلية.
2	التاسع	الثالث	(2- 12- 3)	إضافة بند	يقدم الاعتراض في صورة تظلم يتضمن البيانات التالية:	يقدم الاعتراض في صورة تظلم يتضمن البيانات التالية:
					1. أسماء المساهمين المعارضين وما يفيد ملكيتهم لأسهم الشركة محل الاعتراض.	1. أسماء المساهمين المعارضين وما يفيد ملكيتهم لأسهم الشركة محل الاعتراض.
					2. بياناً عن القرار المعارض عليه وتاريخ صدوره.	2. بياناً عن القرار المعارض عليه وتاريخ صدوره.

3. تفصيلاً لأسباب اعتراضهم على القرار، وما تضمنه من إجحاف بحقوق الأقلية.	3. تفصيلاً لأسباب اعتراضهم على القرار، وما تضمنه من إجحاف بحقوق الأقلية.				
4. بياناً يثبت اتفاق المساهمين بالاعتراض على قرارات الجمعية العامة العادية أو غير العادية، وذلك في حال تقديم الاعتراض بصفة مجمعة لعدد من المساهمين.					